

رقم الوثيقة: MDE 24/028/2004

بيان صحفي رقم: MTT

O أبريل/نيسان OMMQ

يجب على سوريا إسقاط الأحكام الصادرة بحق سجناء الرأي الأربعة عشر

أدانت منظمة العفو الدولية اليوم إصدار أحكام بالسجن تصل إلى سنة واحدة على NQ ناشطاً سياسياً إثر محاكمة جائرة أمام المحكمة العسكرية في حلب. وتعتبر المنظمة التهم التي وجهت إلى الناشطين تعسفية، وتدعو إلى إسقاط الأحكام الصادرة بحقهم.

وقد أدانت المحكمة العسكرية الناشطين بـ"الانتماء إلى منظمة سرية والقيام بأفعال يمكن أن تعرض على الصراع الطائفي في صفوف الأمة"، وحكمت عليهم بالسجن لمُدّد تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة. وتخضع الأحكام، التي صدرت طبقاً لقانون حالة الطوارئ لعام NVSP، للطعن أمام محكمة الاستئناف العسكرية.

وكان الناشطون السياسيون الأربعة عشر قد اعتقلوا ابتداء لعدة ساعات في أغسطس/آب OMMP أثناء انتظارهم حضور حلقة دراسية في حلب محورها الرئيسي حالة الطوارئ في سوريا، وحولوا لاحقاً إلى المحكمة العسكرية.

والرجال هم فاتح جاموس، الذي صدر بحقه أطول الأحكام مدة، حيث حكم عليه بالسجن سنة واحدة، وصفوان عكاش، وعبد الغني بكري، وحازم عجاج الغرائي، ومحمد ديب كور، وعبد الجواد الصالح، وهاشم الهاشم، ويسار قُدور، وزارادشت محمد، ورشيد شعبان، وفؤاد بوادججي، وغازي مصطفى، ونجيب ديديم، وسمير عبد الكريم نشار.

وفاتح جاموس وصفوان عكاش عضوان في حزب العمل الشيوعي المحظور، وهما سجينان رأي سابقان حكم عليهما في عام NVUP بالسجن مدة NR عاماً إثر محاكمتين في غاية الإجحاف. كما تعرضا للتعذيب والمعاملة السيئة. وبصفته عضواً قيادياً في حزب العمل الشيوعي، شارك فاتح جاموس بنشاط في السنوات الأخيرة في أنشطة مجموعات المجتمع المدني الناشئة في سوريا. وكان أحد الموقعين على مذكرة قدّمها إلى الرئيس السوري بشار الأسد في OMMO العشرات من سجناء الرأي السابقين، ودعوا فيها إلى رفع القيود المفروضة عليهم بعد قضائهم سنوات طويلة في السجن، كما طالبوا فيها برد حقوقهم المدنية إليهم.

وقد أثارت منظمة العفو الدولية مع السلطات السورية على نحو متكرر بواعث القلق البالغ الذي تشعر به حيال انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، بما في ذلك تزايد الاعتقالات وعمليات الاحتجاز التعسفية للناشطين السياسيين في الأونة الأخيرة، والاستهداف المنظم لأفراد من المجتمع الكردي، والانتهاكات الجسيمة للالتزامات الواجبة على سوريا بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان.

"إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات السورية مرة أخرى إلى اتخاذ خطوات فورية للحد من انتهاكات حقوق الإنسان، وإلى إلغاء جميع القوانين التي تسمح بمثل هذه الانتهاكات، بما في ذلك قانون حالة الطوارئ لعام NVSP، وإلى إفساح المجال أمام نشطاء وهيئات حقوق الإنسان لكي تقوم بدورها بحرية، وعدم إخضاع الناشطين لقيود تعسفية".